1949/02/15
890 F. 7962/2-1949 (1)

رسالة رقم ١٠/ ٥٥/ ٦٨/ ٧٨١ من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٧ ربيع الآخر ١٣٦٨هـ الموافق ١٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م وموجه نسخا منها طي رسالة رقم ٤٥ من تشايلدز إلى كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة القوات الجوية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ فبراير ١٩٤٩م.

يشير يوسف ياسين إلى رسالة تشايلدز المؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ويقول إن الحصول على إذن من المدير السعودي لمطار الظهران يكفي لقيام طائرات وحدات الإنقاذ برحلات التدريب طالما أن التدريب الجوي خاص بالطلاب السعوديين. أما إذا كان التدريب لغير السعوديين، فلابد من التقدم بطلب للحصول على تصريح بذلك. وأما فيما يتعلق بعمليات الإنقاذ الفعلي فيكفي الحصول على إذن من المدير السعودي للمطار قبل الرحلة على أن يتم إخطار الحكومة السعودية في الوقت المناسب حتى تتمكن من المساعدة في عملية الإنقاذ.

R.10

1949/02/15
FW 890 F. 6363/2-1049 (2)

مذكرة سرية من دن Dunn من مكتب شؤون اليونان وتركيا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، مؤرخة في ١٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير دن إلى استفسار سانجر عن رد فعله الأولي تجاه رسالة لويس جونز Lewis Jones من السفارة الأمريكية في لندن المؤرخة في ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، وإلى البرقيات الواردة من السفارة الأمريكية في لندن رقم ١٦٦ المؤرخة في ١٣ يناير ١٩٤٩م و٤٦٩ المؤرخة في ٨ فبراير ١٩٤٩م و٥١٥ المؤرخة في ١٠ فبراير من السنة نفسها، ويقول إن كلاً من الحكومة البريطانية وجونز مخطئ في فهمه لموقف الحكومة الأمريكية من مشكلة تخطيط مياه الخليج؛ فجونز يعتقد أن الأوضاع السياسية في إيران لن تهدأ خلال ستة شهور، ولذلك يجب البت في هذا الموضوع الآن. ويقول دن إن وزارة الخارجية البريطانية لاتزال تحاول الحصول على موافقة مجلس الوزراء على اعتماد فكرة الخط المتوسط لتقسيم مياه الخليج، لكن لا يبدو أنها أدخلت أي تعديل على تلك الفكرة بحيث تعكس وجهة النظر الأمريكية، مما يعني أنها تنوي الإعلان عن خط الوسط ليكون هو الأساس لتقسيم مياه الخليج بالنسبة إلى جميع الدول المطلة على الخليج. ويشير دن إلى سؤال وزارة الخارجية البريطانية عما تنوي وزارة الخارجية الأمريكية أن تقوله للعراق وإيران في هذا الصدد،

ويضيف أن موقف الولايات المتحدة في نظر البريطانيين لا يشكل خطة محددة بل اقتراحاً جديراً بالاهتمام. ويشير دن إلى أن البرقية الواردة من لندن المؤرخة في ١٠ فبراير تذكر أن من غير المحتمل أن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بأي نشاط في هذا الصدد قبل أسبوع. ويقول إنه بالرغم من رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في التعاون والتنسيق مع الحكومة البريطانية، إلا أن الظروف السائدة تحتم على الحكومة الأمريكية التحرك بسرعة، وإبلاغ جونز والحكومة البريطانية أن وزارة الخارجية الأمريكية ترغب في أن تكون تحركاتها مستقلة جزئياً عن التحركات البريطانية.

ويطلب دن من سانجر أن يرد قسم شؤون الشرق الأدنى على رسالة جونز، وعلى البرقيات المشار إليها الواردة من السفارة الأمريكية في لندن. ويوضح أن الحكومة الأمريكية قررت المضي قدماً في تلبية رغبة حكومة المملكة العربية السعودية بتقديم المشورة لها في مسألة الجزر، ثم يطلب إخطار وزارة الخارجية البريطانية بالقرارات التي اتخذت في أثناء الاجتماعات مع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، مما سيسمح بتسليط الضوء على ما يحتمل تغييره من النقاط التي تمت مناقشتها والموافقة عليها من برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٣٣ المؤرخة في ٢٨ يناير ١٩٤٩م، والتي تنص على تخلي الحكومة الأمريكية عن فكرة الخط المتوسط لتقسيم مياه الخليج.

R.8

1949/02/15
890 F. 796/2-1749 (3)

مذكرة أعدها رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران المدني في المفوضية الأمريكية في القاهرة عن المحادثات التي تمت في مقر وزارة الخارجية السعودية يوم ١٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م واشترك فيها محمد شيخو السكرتير الخاص للأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي وإبراهيم الطاسان مدير (مصلحة) الطيران المدني وخليل تميم مستشار شؤون الطيران المدني لدى الأمير منصور وكوك E. D. Cocke نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA وإيرل كونستابل Earl M. Constable مساعد مدير الشؤون المالية في الشركة نفسها وهيو هيرندن Hugh Herndon مدير عمليات شركة تي دبليو إيه في الشرق الأوسط وجون براون John M. Brown المدير الفني لشركة تي دبليو إيه ومارك أوثويت Mark Outhwaite المدير الإداري لدى الخطوط الجوية العربية السعودية، مؤرخة في ١٥ فبراير ١٩٤٩م، وكلاهما مضمن طي رسالة سرية رقم ٤١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض

الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٤٩م.

يفيد كارن أن شركة تي دبليو إيه تسلمت قبل الاجتماع بساعة أمراً وزارياً بعنوان «تنظيم الخطوط الجوية العربية السعودية» أصدرته وزارة الدفاع السعودية باللغة العربية مبنياً على بيان سابق من الشركة عن تنظيم الخطوط الجوية العربية السعودية. وقد بين الأمر الوزاري المذكور واجبات المدير الفني للعمليات الجوية ومسؤولياته وصلاحياته. ويرى كارن أن هذا الأمر الوزاري يوافق تقريباً ما اقترحته شركة تي دبليو إيه باستثناء بضعة تغييرات طفيفة.

وقد لوحظ خلال الاجتماع أن الأمر الوزاري لم يتضمن ما ينص على تعيين مدير أمريكي (لعمليات الخطوط الجوية العربية السعودية) يكون مقره في القاهرة. وقد أجاب يوسف ياسين بأن هذا الإجراء غير ضروري باعتبار أن الحكومة السعودية لا تنوي في الوقت الراهن تطوير عمليات النقل والشحن الجوي في القاهرة، وأن المدير السعودي الحالي لمكتب الخطوط السعودية في القاهرة كافٍ لينهض بالمهام المطلوبة منه في الوقت الراهن. وأضاف ياسين أن الحكومة السعودية ستتحمل نفقات عودة الموظف الأمريكي الذي اقترحته شركة تي دبليو إيه لهذا المنصب إلى الولايات المتحدة إن كانت قد وافقت على تعيينه في القاهرة أصلاً. وفي إشارة إلى الفقرة ١-ب من الأمر الوزاري الذي أصدرته وزارة الدفاع السعودية، أوضح ياسين أنها تشمل جميع الفنيين بمن فيهم الفنيون المحليون، كما أوضح ياسين أن المقصود بكلمة «تعليمات» الواردة في الفقر ١ «ب٥» هو ضبط قطع الغيار وحركتها في المستودع، وأن عبارة «إدارة برنامج التدريب لجميع موظفي الخدمات على أرض المطار» يجب أن تشمل أطقم الطائرات أيضاً. ويذكر كارن أنه تم الاتفاق أخيراً على إدخال عبارة «السعوديين» بدلاً من «موظفي الخدمات» على أرض المطار، وعلى إضافة عبارة «تقديم تقارير شهرية» حول تدريب الكوادر السعودية لمعرفة مدى التقدم الذي يحرزه هؤلاء.

ويذكر كارن أن يوسف ياسين أبدى في أثناء الاجتماع ملاحظة إيجابية، إذ قال إن الثقة هي العامل الرئيسي في تنفيذ العقد والأمر الوزاري، وأضاف أن حكومة المملكة العربية السعودية على يقين من أن شركة تي دبليو إيه لن تدخر وسعاً في التعاون مع الخطوط الجوية العربية السعودية، وأن حكومة المملكة ستعد ملخصاً للمناقشات المختلفة التي دارت خلال الأربعة أيام الماضية، وستعطيه للمدير الفني للعمليات ليسلمه إلى شركة تي دبليو إيه.

ويذكر كارن نقلاً عن ياسين أن هذا الملخص سيبين أنه تم الاتفاق على تنفيذ

برنامج تدريب لكل الموظفين السعوديين، وأن كوك سيبحث موضوع رواتب الطيارين وغيرهم ونفقات انتقالهم من المملكة وإليها عند عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن المخصص من الأمتعة الشخصية التي يصرح للموظفين بنقلها جواً من المملكة وإليها لا يتجاوز ٣٠ كيلوجراماً (كذا) باستثناء الفنيين الميكانيكيين الذين سيرخص لهم بنقل أمتعة إضافية تشمل المعدات التي ينقلونها معهم في أثناء السفر لغرض عملهم. أما غير ذلك من الأمتعة التي يتجاوز وزنها ٣٠ كليوجراماً فتنقل بحراً، كما يبين أن شركة تي دبليو إيه ستلغي نسبة الـ ٥ بالمائة التي كانت تضيفها على ثمن قطع الغيار التي تشتريها لحساب الخطوط الجوية العربية السعودية وتحصلها لنفسها وذلك ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٤٩م.

ويقول كارن إن الرسوم التي تفرضها حكومة المملكة على الوقود مرتفعة، وإن شركة تي دبليو إيه طلبت تخفيضها، وقد رد يوسف ياسين قائلاً إن هذا الموضوع من اختصاص وزير المالية ووزير الدفاع السعوديين، ووعد بترتيب مقابلات بينهما وبين كونستابل. ثم يتحدث كارن عن نية براون مدير العمليات الفنية الجديد تنفيذ ما جاء في الأمر الوزاري المذكور بأقل ما يمكن من الخلافات مع الموظفين السعوديين.

R.9

1949/02/16
790 F. 90i/2-1649 (1)

برقية سرية رقم ٥٩ من ستابلر Stabler من المفوضية الأمريكية في عمَّان إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشرح ستابلر تطور موضوع زيارة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الوزير الأردني السابق للمملكة العربية السعودية، فيقول بعد الإشارة إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٠٤ المؤرخة في ١٢ فبراير إن السكرتير الخاص للديوان الملكي الأردني طرح في يوم ٢٨ يناير (كانون الثاني) فكرة الملك عبدالله في إرسال الشنقيطي إلى المملكة لتسليم رسالة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود بخصوص العلاقات بين المملكة والأردن. وفي ٤ فبراير أعلن صراحة أن النشنقيطي سيسافر يوم ٦ فبراير لزيارة أسرته في المدينة المنورة، كما صرح السكرتير الخاص للملك عبدالله أنه أعطى رسالتين للشنقيطي لكي يسلمهما للملك عبدالعزيز آل سعود وللأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي.

ويتضح، كما يقول ستابلر، أن الفكرة في الأصل كانت إرسال الشنقيطي رسمياً لمقابلة الملك عبدالعزيز، ثم تطورت إلى جعل الشنقيطي يحقق غرضين وهما مقابلة الملك عبدالعزيز لتسلم الرسالتين وزيارة أهله في المدينة المنورة. ويقترح ستابلر على وزارة الخارجية الأمريكية ألا تشير إلى هذا الموضوع

في اتصالاتها بالسلطات السعودية لأن القائم بالأعمال السعودي في عمَّان لا يعرف هذه المعلومات بالضرورة.

R.12

1949/02/16
890 F. 515/2-1649 (1)

برقية سرية رقم ٥٧ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

ينقل آتشيسون نص رسالة من جورج إدي George A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية، يقول فيها إن من المستحيل تحديد تكلفة الريال بالضبط إلى أن يتم شراء الفضة فعلاً. ويشير إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٠٢ المؤرخة في ١٠ فبراير ١٩٤٩م، ويقول إن الطلب الحالي لشراء كمية كبيرة من الفضة قد يؤدي إلى ارتفاع سعرها. ويعلق إدي على ذلك ملاحظاً أنه لم يقترح شراء كمية إضافية من الفضة مادام في الإمكان زيادة كمية الطلب الأول؛ ويضيف أن الصلاحيات التي منحتها الحكومة السعودية لأسعد الفقيه الوزير المفوض السعودي في واشنطن مرضية تماماً. ويقول إدي إنه يمكن التأكد من سعر الفضة إذا تعهدت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بشراء كمية منها، أو إذا اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية ترتيبات أكيدة بشراء شيء منها. ويذكر إدي أنه يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ سك الريالات الفضية قبل أن تتسلم ثمنها إذا تلقت طلباً مؤكداً بذلك. ويقول إدي إن الأجزاء الأربعة الأولى من التقرير الذي أعده هو وريموند مايكسيل Raymond Mikesell من مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية قد أرسلت بالبريد الجوي العادي يوم ١١ فبراير ١٩٤٩م.

R.6

1949/02/16
890 F. 5151/2-1649 (1)

برقية رقم ٦٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يورد تشايلدز أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة حسب سعر الإغلاق يوم ١٤ فبراير ١٩٤٨م، وذلك بناء على ما أوردته جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society في جدة، فيذكر أن سعر الدولار الأمريكي بالريال السعودي هو ٤ ريالات، والجنيه الذهب الإنجليزي ١٦,٥٠ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٣,٩ ريالاً، والجنيه المصري ١٣,٦ ريالاً، والمائة روبية هندية ٩٧,١١ ريالاً. وتبين أن هذه الأسعار تمثل متوسط أسعار البيع والشراء.

R.6

1949/02/16
890 F. 796/2-1649 (1)

برقية سرية رقم ١١٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز، مشيراً إلى التعليمات الواردة في الرسالة رقم ٢ من وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، إنه ورالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة ناقشا موضوع شركة تي دبليو إيه TWA مع نائب وزير الخارجية السعودي الذي قدم تقريراً مفصلاً للملك عبدالعزيز آل سعود فأيد بدوره التبادل الصريح والكامل لوجهات النظر بين شركة تي دبليو إيه ويمثلها كوك E. D. Cocke نائب رئيس الشركة وكارن من جهة، وبين الجانب السعودي الذي يضم الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي ونائب وزير الخارجية السعودي وإبراهيم الطاسان مدير (مصلحة) الطيران المدني السعودي وخليل تميم مستشار شؤون الطيران لدى حكومة المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. ويقول تشايلدز إن المحادثات استمرت أربعة أيام، وأدت إلى زيادة تفهم كل طرف لمسؤولياته.

ويقول تشايلدز إن التحسن الكبير الذي طرأ في العلاقات بين الطرفين سيؤدي إلى تذليل الصعوبات، ويوضح أن الحكومة السعودية ترغب في استمرار شركة تي دبليو إيه في أعمالها، وتؤكد تعاونها معها بعد الاتفاق بشأن مسؤوليات مديرها. ويعتقد كل من كارن وكوك أنه إذا صدر مرسوم (أمر) وزاري في هذا الشأن، ونفذ فعلاً، فإن أسباب شكوى شركة تي دبليو إيه ستزول، وستمارس الشركة صلاحياتها التي تجعلها تقوم بعملها بصورة تحقق الأمان في عملياتها. ويذكر تشايلدز نقلاً عن كارن وكوك أن حكومة المملكة لا تحبذ الالتزام بجداول زمنية في تنفيذ العمليات، ولكن كارن يعتقد أن التقيد بالجداول الزمنية سيتحسن في المستقبل.

R.9

1949/02/16
890 F. 7961/3-1249 (3)

مذكرة سرية من إلمر هيولن Elmer C. Hulen من القنصلية الأمريكية في الظهران إلى فرانسيس ميلوي Francis F. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومرفق بها مسودة تعهد من لويد ماكليلن Lloyd C. McClellan، المواطن الأمريكي الذي هبط بطائرته في مطار الظهران دون إذن رسمي، إلى حكومة المملكة العربية السعودية، مؤرخة في ٢٥ فبراير ١٩٤٩م، وهي مضمنة طي رسالة سرية رقم ٤٦ موقعة من ميلوي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يذكر هيولن أنه بعد وصول برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٣ المؤرخة في ١٢ فبراير ١٩٤٩م رتب ويمايير Wehmeyer نائب القنصل الأمريكي في الظهران اجتماعاً بين ماكليلن وسالم نقشبندي ممثل حكومة المملكة في مطار الظهران. وكانت الشروط التي طلبتها حكومة المملكة من ماكليلن تتألف من توقيعه تعهداً بألا يبيع طائرته لليهود، وأن يقدم ضماناً مالياً بشكل شيكات تبلغ قيمتها ١٠ آلاف دولار يخسرها في حال عدم وفائه بوعده، وأن يقدم برهاناً على أنه وصل إلى بريطانيا بطائرته في مدة أقصاها شهر واحد. ويوضح هيولن أن هذه المسودة من التعهد تختلف عن التعهد الذي وقعه ماكليلن سابقاً حيث ورد في التعهد السابق أن الشيك سيودع لدى وليم كيلي William Kelley مدير شركة تي دبليو إيه TWA في الظهران، بينما يقول التعهد الجديد إن الشيك سيودع لدى سالم نقشبندي.

وتبين المذكرة المطالب التي وضعتها الحكومة السعودية والتي جاءت في شكل تعليمات لنقشبندي من الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، ومن بينها بند يطالب القنصل الأمريكي بضمان الشيكات التي سيوقعها ماكليلن، الأمر الذي يحتاج إلى موافقة وزارة الخارجية الأمريكية بالذات. كما لم يوضح نقشبندي، حسبما ورد في المذكرة، إن كانت الشيكات ستبقى في الظهران أم ستنقل إلى جدة. وتشير المذكرة إلى أن نقشبندي طالب ماكليلن فوق كل هذا بتسديد الرسوم المفروضة على الهبوط والوقوف في المطار، والبالغة ٩٢٩ ريالاً. ويقترح هيولن على ميلوي إحالة المسألة إلى جدة مرة أخرى، ويبين أنه أعد مسودة تعهد يمكن لماكليلن توقيعها، ويقترح صياغة أي اتفاق بين المفوضية الأمريكية وحكومة المملكة في شكل مذكرة تجنباً لأية عقبات قد تنشأ مستقبلاً.

R. 10

1949/02/17
890 F. 6363/2-1749 (1)

برقية رقم ١١٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن وودسون سبيرلك Woodson Spurlock المستشار القانوني في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سيصل من الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٥ فبراير حاملاً معه بعض الإجابات من مانلي هدسون Manly Hudson وريتشارد يونج Richard Young المستشارين القانونين للشركة نفسها بشأن مشكلات (المياه الإقليمية والتنقيب عن النفط فيها). ويذكر تشايلدز أن المفوضية ترى أن تقدم الحكومة الأمريكية المشورة لحكومة المملكة العربية السعودية قبل ٢٥ فبراير ١٩٤٩م، وقبل أن تفعل شركة أرمكو ذلك،

خاصة وأن حكومة المملكة طلبت هذه المشورة من الحكومة الأمريكية منذ سنة مضت.

R.8

1949/02/17
711.90 F. 27/2-1749 (1)

برقية سرية رقم ١٢٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقترح تشايلدز أن توجه وزارة الخارجية الأمريكية نسخة من برقيتها رقم ٥٦ المرسلة إلى المفوضية الأمريكية في جدة إلى رالف كارن Ralf B. Curren ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة لمعرفة تعليقاته على ما جاء فيها، ويعد بإرسال تعليقاته هو على تلك البرقية بعد لقائه المرتقب مع نائب وزير الخارجية السعودي لمناقشة (مشروع الاتفاقية الجديدة حول مطار الظهران). ويعرب تشايلدز بعد ذلك عن اعتقاده أن الحكومة السعودية لن تمنح شركات الطيران الأمريكية حقوقاً مماثلة للشركات الوطنية (السعودية)؛ إذ إن ذلك يعني، كما يقول، إعفاءها من جميع الرسوم، وتكاليف الوقود، وقطع الغيار، وغيرها، وهو ما ترفضه الحكومة السعودية بشدة منذ أكثر من سنتين من المفاوضات. ويضيف تشايلدز أن المفوضية لا تشاطر الوزارة خشيتها مما جاء في الفقرة الثالثة (مشروع الاتفاقية الجديدة المذكورة)، ويقترح على الوزارة أن تعرض (على الحكومة السعودية) صيغة منقحة من تلك الفقرة كما جاءت في برقية الوزارة رقم ٤٦ (المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٤٩م). ويوضح تشايلدز أن الحكومة السعودية لن تقبل بأي حال صيغة لتلك الفقرة من شأنها أن تلزمها بمنح حقوق هبوط في مطاراتها لطائرات أمريكية تملكها شركات يهودية.

ويذكر تشايلدز أن المفوضية ستنظر من جديد مع الحكومة السعودية في البنود الخاصة بإنهاء الاتفاقية، ويضيف أنه لا داعي للقلق بشأن تلك البنود في ضوء ما ذكره نائب وزير الخارجية السعودي من أن إدراجها ضمن نص الاتفاقية مسألة شكلية ليس أكثر.

R.12

1949/02/17
890 F. 6363/2-1849 (18)

مذكرة تتضمن ردوداً على أسئلة طرحتها حكومة المملكة العربية السعودية على شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company خلال اجتماع عقد بين الطرفين في جدة، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة موقعة من جورج راي George W. Ray المستشار العام في مقر الشركة بسان فرانسيسكو إلى ريموند هير Raymond A. Hare رئيس قسم جنوب آسيا، مؤرخة في ١٨ فبراير ١٩٤٩م.

تتضمن المذكرة ردوداً على أربعة أسئلة طرحتها حكومة المملكة على مسؤولين من شركة

أرامكو خلال اجتماع بين الطرفين عُقد في جدة يوم ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م. وتدور تلك الأسئلة حول موضوع تحديد نطاق سيادة المملكة على مياهها الإقليمية وبعض الجزر في الخليج والموارد الطبيعية الموجودة في قاع تلك المياه. ويتعلق السؤال الأول بما إذا كان على حكومة المملكة أن تصدر إعلاناً في ذلك الشأن على غرار الإعلان الذي أصدره الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، وقرر بموجبه سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الموارد الطبيعية الكامنة تحت قاع البحر في منطقة الجرف القاري وأعالي البحار المتاخمة لسواحلها؛ كما أقر في ذلك الإعلان أيضاً مبدأ التفاوض أساساً لرسم الحدود إذا كانت منطقة الجرف القاري مشتركة مع بلد آخر أو كانت تمتد إلى سواحل بلد آخر متاخم. وتورد المذكرة في الرد على ذلك السؤال النص الحرفي لإعلان ترومان المذكور، وتشير إلى الإجراءات التي اتخذت تمهيداً لتنفيذه، والدعوى القضائية التي رفعتها الحكومة الفدرالية ضد ولاية تكساس عام ١٩٤٧م لاعتمادها إعلان الرئيس الأمريكي كذريعة لتمديد حدودها داخل خليج المكسيك إلى ما وراء النقطة القصوى من منطقة الجرف القاري.

وتلاحظ المذكرة من هذا الجانب أن أساس الدعوى القضائية المذكورة هو أن حكومة الولايات المتحدة تعتبر، لأغراض السياسة الداخلية، أن إعلان ترومان يمنحها الملكية الكاملة وسلطة التصرف في منطقة الجرف القاري الواقعة ضمن حدود ولاية تكساس، بما في ذلك الموارد الكامنة تحت قاع البحر في تلك المنطقة. وتضيف المذكرة أن عدداً من دول أمريكا اللاتينية استوحت إعلان ترومان المذكور لتتخذ إجراءات مماثلة بشأن الموارد الطبيعية الموجودة في منطقة الجرف القاري المتاخمة لسواحلها. وتخلص المذكرة من ذلك إلى أن بإمكان حكومة المملكة أن تنحو بالمثل فيما يخص المناطق التي ترى أنها خاضعة لسيادتها في مياه الخليج، على أن تراعي في أي إعلان من ذلك القبيل الوضع السياسي الخاص السائد في الخليج، والملامح الجغرافية والاقتصادية للمناطق المائية هناك. وتشير المذكرة في هذا السياق إلى أن الحدود المائية في الخليج لم تُرسم بعد، ولابد أن يتم ذلك بالاتفاق مع الدول المجاورة؛ كما أن الحكومة السعودية لم تحدد بعد كل الجزر التي ترى أنها تابعة لها في الخليج، ولم تحدد كذلك مياهها الداخلية، كالخلجان مثلاً، ولا مدى المياه المحاذية لسواحلها والتي لا تشكل جزءاً من مياهها الداخلية. ثم إن ملامح الخليج الجغرافية، كما تقول المذكرة، تختلف اختلافاً كبيراً عن المحيطات من حيث إنها لا تحتوي جرفاً قارياً بالمعنى الدقيق، مما يجعل أي إعلان محتمل بشأن السيادة على الجرف القاري في هذه المنطقة إعلاناً لا معنى له.

وتقديراً لرغبة الحكومة السعودية في أن تكون أول دولة تتخذ موقفاً محدداً بشأن هذه

المسألة، تبين المذكرة أن المخاطرة بالدخول في نزاع لذلك السبب مع الدول المجاورة يوازنها ما ستحصل عليه المملكة من مميزات بإعلانها موقفها في وقت مبكر. إلا أن عليها دون شك أن تتفادى أي إجراء قد يضعها في موقف حرج. ولذلك توصي المذكرة بأن يكون لدى الحكومة السعودية برنامج شامل لوضع تسوية محددة للمشكلات المختلفة التي قد تنجم عن المطالبة بحقوق في المناطق المتاخمة لشواطئها في الخليج، وإن أي إجراء يتخذ في المستقبل يجب أن ينطلق من هذا البرنامج الذي ترتبط أجزاؤه المختلفة بعضها ببعض. ويمكن لهذا البرنامج، كما تقول المذكرة، أن يعالج مشكلات فرض سيادة المملكة على بعض الجزر في الخليج، وتحديد المياه الداخلية، مثل الخلجان والمياه الضحلة والمياه الواقعة بين اليابسة والجزر، وتحديد مدى المياه المحاذية لسواحل المملكة، وكذلك تحديد مدى سلطة المملكة على المناطق الواقعة تحت قاع البحر والمحاذية لسواحلها، ورسم حدود للمياه والمناطق الواقعة تحت قاع البحر بالاتفاق مع الدول المجاورة. وتوضح المذكرة أنه إذا حظي هذا البرنامج بقبول الحكومة السعودية، فسيكون بإمكانها أن تنظر في المقترحات المرفقة والتي تعالج ثلاثاً من المشكلات المذكورة.

ويذكر المرفق الأول ثلاث عشرة جزيرة تخضع بكل وضوح لسيادة المملكة وهي أبوعلي والباطنة وكسكوس وحرقوص وجنا والجريد وجنة وكَران وكُرين ومَقتة Makta والمسلمية وتاروت والزخنونية. كما يشير الملحق الأول إلى الجزر الأخرى التي قد ترى حكومة المملكة أنها خاضعة لسيادتها مثل جزر العربية والفارسية والبينة الكبيرة والبينة الصغيرة وعنيبر. وتقترح المذكرة أن تسارع حكومة المملكة إلى وضع علامات على تلك الجزر لتعزيز مطالبتها بملكيتها.

وأما الملحق الثاني فهو عبارة عن نص مقترح لمرسوم بخصوص المياه الإقليمية السعودية، ويشمل المياه الداخلية والمناطق البحرية المحاذية للساحل على مدى ستة أميال بحرية. وقد أعد هذا النص بالإشارة إلى القوانين المتبعة في هذا المجال في بلاد أخرى، وخصوصاً القانون الإيراني المؤرخ في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٣٤م، وقانون جزر الهند الشرقية الهولندية المؤرخ في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٥م. وتقول المذكرة إن الاقتراح بتحديد مدى المياه الإقليمية بستة أميال ينحو نحو ما فعلته دولتان سابقاً في الخليج، وهما الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٤م، وإيران عام ١٩٣٤م. وتروي المذكرة في هذا السياق أن مؤتمر لاهاي الذي عقد عام ١٩٣٠م لوضع (مبادئ) القانون الدولي أظهر أنه ليس هناك اتفاق عام بين الدول على المدى المناسب الذي يجب أن تصل إليه ما يسمى بالمياه الساحلية.

وأما الملحق الثالث فهو عبارة عن نص مقترح لمرسوم يتعلق بسياسة المملكة إزاء قاع

البحر وطبقات التربة في مناطق من الخليج متاخمة لسواحلها. وتشير المذكرة إلى أن صيغة هذا النص مقتبسة من إعلان الرئيس ترومان عام ١٩٤٥م، وهي تأخذ في اعتبارها أيضاً التطورات التي حدثت منذ ذلك التاريخ سواء أكانت في الولايات المتحدة أم في أقطار أخرى كما تضع في اعتبارها السمات الخاصة بمنطقة الخليج.

وتقول المذكرة إن من الممكن اعتبار المقترحات الثلاثة برنامجاً شاملاً لمعالجة موضوع المياه المحاذية للساحل في الخليج من وجهة نظر المملكة. كما توضح أن من الممكن لكل دولة من الدول المجاورة للمملكة أن تعتمد برنامجاً مماثلاً في الخليج ولكن دون المساس بوضع المملكة، مما يمهد الطريق لعقد المزيد من الاتفاقيات في المستقبل بشأن منطقة الخليج بأكملها.

وتنتقل المذكرة إلى السؤال الثاني حول أنسب الأوقات لأن تصدر المملكة، إذا اختارت ذلك، إعلاناً مماثلاً لإعلان ترومان، وتبين أن ذلك يمكن أن يتم بمجرد أن يكون لدى حكومة المملكة برنامج شامل يمكنها أن تتصرف بموجبه لمعالجة هذه المسألة. ثم تورد المذكرة السؤال الثالث حول ما إذا كان من الضروري أن تصدر وزارة الخارجية الأمريكية من جهتها بياناً يعزز الإعلان السعودي في حل صدوره وذلك لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتقول إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الإعلان نفسه الذي تزمع الحكومة السعودية إصداره إذا رغبت في ذلك لتوضيح موقفها القانوني من المسألة، وهي لذلك لا تحتاج إلى دعم من أي حكومة أخرى. وتبين المذكرة أن حكومة المملكة قد ترغب في أن يكون ذلك الإعلان على نحو يسير في اتجاه دعم المصالح الأمريكية التي تلتقي بالفعل مع مصالح الحكومة السعودية؛ وتضيف المذكرة أن اتساع نطاق هذه المصالح وعلاقات التعاون القائمة بين الحكومتين من شأنها أن تشجع الحكومة السعودية على عقد مشاورات مع حكومة الولايات المتحدة قبل إصدار مثل هذا الإعلان.

أما السؤال الرابع الذي تورده المذكرة فيتعلق بمدى إمكانية الحصول من وزارة الخارجية الأمريكية على بيان يعزز الإعلان الذي ستصدره الحكومة السعودية إذا كان ذلك ضرورياً، وتقول إن الإجابة هي أنه ليس ثمة ضرورة لمثل هذا البيان لانعدام جدواه. غير أن السؤال، كما تقول المذكرة، قد يوحي برغبة الحكومة السعودية في استكشاف موقف الحكومة الأمريكية من المسألة، وإن الدلائل كلها تشير من هذا الجانب إلى أن الحكومة الأمريكية ستستمر في التعاون مع الحكومة السعودية لحماية المصالح الأمريكية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الحكومة السعودية؛ وتوضح المذكرة أن من المتوقع أن تعطي الحكومة الأمريكية تأكيدات بهذا المعنى للحكومة السعودية عن طريق سفيرها في جدة.

R.8

1949/02/17
890 F. 796/2-1749 (1)

برقية رقم ٦٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٤٩ المؤرخة في ٢٦ فبراير ١٩٤٩م، ويقول إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرض على الحكومة السعودية تدريب طيارين سعوديين في الولايات المتحدة مقابل رسوم اسمية، ولكن ما عرضته على الحكومة السعودية بموجب اتفاقية مطار الظهران هو استقبال الطلاب العشرين الأوائل من بين السعوديين الذين يتلقون تدريبهم في مطار الظهران لمتابعة تدريبهم المتقدم في مدارس القوات المسلحة الأمريكية. ويقول تشايلدز إن هذا لا يشمل تدريباً على الطيران، ولكنه يتركز على العمليات الأرضية المختلفة مثل الأرصاد الجوية والاتصالات والصيانة. ويضيف تشايلدز أن الحكومة الأمريكية تقوم حالياً بمساعدة حكومة المملكة العربية السعودية على قبول خمسة طلاب سعوديين بمدارس الطيران الأمريكية، وتقتصر تلك المساعدة على قبولهم في تلك المدارس. أما الرسوم الدراسية التي تبلغ ٢٥ ألف دولار على الأقل للطالب الواحد في السنة فتتحملها حكومة المملكة. ويتوقع تشايلدز أن يحاول الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي الاستفادة من تنافس محتمل بين الولايات المتحدة وبريطانيا لتخفيض تكلفة تدريب الطلاب السعوديين في مجال الطيران.

R.9

1949/02/17
890 F. 796/2-1749 (3)

رسالة سرية رقم ٤١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومرفق بها خمس مذكرات أعدها رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ فبراير ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م بشأن الصعوبات التي تواجهها شركة تي دبليو إيه في تنفيذ العقد المبرم بين الشركة وبين الحكومة السعودية بخصوص إدارة شركة الخطوط الجوية العربية السعودية، ويقول إن هذه التوجيهات طلبت منه أن يناقش الموضوع مباشرة مع الملك عبدالعزيز آل سعود، موضحة أن من الضروري أن تتوقف شركة تي دبليو إيه TWA عن عملها في المملكة العربية السعودية إذا تعذر التوصل إلى ترتيبات مرضية لصيانة الطائرات وفقاً لمعايير معقولة لتحقيق سلامة الركاب.

ويرد تشايلدز على تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية، قائلاً إن المفوضية اقترحت دعوة كارن ومندوبين من شركة تي دبليو إيه للحضور إلى المملكة موضحاً أنه شخصياً لم يحبذ عرض الموضوع مباشرة على الملك عبدالعزيز، بل فضل مناقشته على مستوى أقل، ولذلك قرر أن يناقش تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية بصورة غير رسمية مع يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي. وفي أثناء هذه المقابلة يروي تشايلدز ما قاله لياسين من أنه لا يمكن لحكومة الولايات المتحدة وشركة تي دبليو إيه أن تسمحا باستمرار الأمور على ما هي عليه دون إبلاغ حكومة المملكة بها والعمل على تحسينها وخاصة أن هذا الموضوع يتعلق بسلامة الملك وأفراد أسرته وكبار الوزراء.

ويقول تشايلدز إن ياسين أبدى اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع، وأبلغ الملك عبدالعزيز بذلك فكلفه بتقصي الحقائق ومحاولة التوصل إلى حل مرض مع شركة تي دبليو إيه. وأبلغ ياسين المفوضية بعد ذلك أنه تلقى تعليمات من الملك عبدالعزيز بعقد اجتماع بين الأطراف المعنية، أي بين شركة تي دبليو إيه ومندوبين من قبل حكومة المملكة.

ويذكر تشايلدز أن أول مقابلة بين ممثلي حكومة المملكة وممثلي شركة تي دبليو إيه تمت في ١٢ فبراير بمقر وزارة الخارجية السعودية، حيث مثل حكومة المملكة الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي ويوسف ياسين وإبراهيم الطاسان مدير (مصلحة) الطيران المدني السعودي وخليل تميم مستشار شؤون الطيران لدى المملكة بينما مثل تي دبليو أيه كوك E. D. Cocke نائب رئيس الشركة وإيرل كونستابل Earl M. Constable مساعد مدير المالية فيها وهيو هيرندن Hugh Herndon من مكتب الشركة في القاهرة وجون براون John M. Brown ممثل الشركة في جدة ومارك أوثويت Mark Outhwaite مدير العمليات في الخطوط الجوية العربية السعودية، وكان هو (أي تشايلدز) ممثلاً للمفوضية الأمريكية.

ويشير تشايلدز إلى عقد مقابلات إضافية يوم ١٣ و١٤ و١٥ فبراير، ويقول إنه تم التوصل إلى اتفاق نهائي أبلغته المفوضية لوزارة الخارجية الأمريكية في برقيتها رقم ١١٢ المؤرخة في ١٦ فبراير ١٩٤٩م. ويقول تشايلدز إن الفضل في نجاح المناقشات يرجع بدرجة كبيرة إلى يوسف ياسين الذي أدى دوراً فاعلاً فيها بتوجيه من الملك عبدالعزيز، وأظهر تفهماً كبيراً للمشكلات التي تواجهها شركة تي دبليو إيه، كما أدى كارن دوراً كبيراً في إنجاح المحادثات بفضل خبرته التقنية الواسعة. ويذكر تشايلدز أنه اجتمع مع ممثلي شركة تي دبليو إيه يوم ١٥ فبراير، وبين لبراون ضرورة الالتزام بالتفاهم الممتاز الذي تم التوصل إليه مع حكومة المملكة.

R.9

1949/02/17
890 G. 7962/2-1749 (1)

برقية رقم ٦٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٢ المؤرخة في ٣ فبراير ١٩٤٩م، ويذكر في برقيته الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد المفروضة على وقود الطائرات وعلى زيت التشحيم، ويقول إن شركتي جيلاتلي هانكي Gellatly-Hankey وميتشل كوتس Mitchell Cotts اللتين تمثلان تباعاً شركتي نفط شل Shell وسوكوني Socony أفادتا أنه لا يمكن لأي شركة طيران تتزود بالوقود في جدة استعادة ما دفعته من رسوم سابقة. ثم يوضح أن طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية معفاة من رسوم الوقود وزيت التشحيم.

LM.190-9

1949/02/18
890 F. 6363/2-1849 (1)

برقية من لويس J. R. Lewis من السفارة الأمريكية في كراتشي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول لويس إن ستين متظاهراً من الكتبة وناسخي الآلة الكاتبة والفنيين يحملون لافتات كتب عليها شعارات معادية للولايات المتحدة تجمهروا خارج مبنى السفارة الأمريكية في كراتشي. ويضيف لويس أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company كانت قد تعاقدت معهم للعمل لديها في الظهران مما اضطرهم إلى ترك أعمالهم الأخرى، لكن الشركة أخطرتهم قبل أيام بالاستغناء عن خدماتهم. وقد تحقق أدولفوس M. C. Adolphus المسؤول المحلي عن التوظيف لصالح أرامكو من صحة شكواهم، واقترح أن تدفع لهم الشركة مرتب أربعة أشهر تعويضاً لهم. وتعتقد السفارة الأمريكية في كراتشي أن مثل هذا الإجراء ضروري لمنع تفاقم الشعور العدائي في باكستان تجاه أرامكو، فمثل هذا العداء قد يمتد فيشمل المصالح الأمريكية الأخرى في باكستان. ويضيف لويس قائلاً إن من الممكن للحكومة الباكستانية نفسها أن تتخذ موقفاً عدائياً تجاه شركات النفط الأمريكية إذا اتبعت أرامكو سياسة التمييز ضد المواطنين الباكستانيين.

R.8

1949/02/18
890 F. 6363/2-1849 (1)

نسخة من رسالة من بارنباس هادفيلد Barnabas B. Hadfield نائب رئيس شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط)

١٩٤٩م مضمنة طي رسالة سرية رقم ٤٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في اليوم نفسه.

يؤكد هادفيلد في رسالته أن المقصود من اصطلاح «المياه الإقليمية»، الذي ورد في اتفاقية امتياز النفط الموقعة بين الحكومة السعودية وشركة باسيفيك وسترن والمتعلقة بحقوق النفط والغاز التي يخولها نصف إيرادات التنقيب في المنطقة المحايدة المحددة في الاتفاقية المذكورة، هو المعنى ذاته المصطلح عليه في القانون الدولي، وأنه لا يشمل عرض البحر أو الجرف القاري أو المناطق المغمورة تحت الماء التي لا يشملها المفهوم القانوني الدولي لمصطلح «المياه الإقليمية» عادة.

R.8

1949/02/18
890 F. 6363/2-1849 (1)

رسالة سرية موقعة من جورج راي George W. Ray المستشار العام في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في نيويورك إلى ريموند هير Raymond A. Hare رئيس قسم شؤون جنوب آسيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومرفق بها ردود أرامكو على أسئلة الحكومة السعودية في المؤتمر الذي عقد في جدة يوم ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

يفيد راي أنه يرفق أربع صور من الوثيقة المذكورة أعلاه، ويقول إن النسخ الإنجليزية والعربية من هذه الردود سترسل إلى وزارة المالية السعودية بمجرد الحصول على ترجمة عربية جيدة للنصوص الإنجليزية. ويضيف أن كلاً من وودسون سبيرلك Woodson Spurlock وريتشارد يونج Richard Young المستشارين القانونيين في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سينقلان هذه الردود إلى المملكة العربية السعودية الأسبوع القادم، وأنه تم إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها، إذ حذفت عبارة «عند الضرورة» من الملحق رقم ٣ منعاً لأي لبس قد ينجم عنها.

R.8

1949/02/18
890 F. 6363/2-1849 (1)

رسالة سرية رقم ٤٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م مضمن طيها نسخة من رسالة بارنباس هادفيلد Barnabas B. Hadfield نائب رئيس شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ١٨ فبراير.

يشير تشايلدز إلى الرسالة رقم ٩٤ من السفارة الأمريكية في القاهرة المؤرخة في ٢٧

يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ويقول إنه يرفق برسالته رسالة هادفيلد المذكورة والتي جاء فيها تعريف لمفهوم اصطلاح «المياه الإقليمية» الذي ورد في اتفاقية امتياز النفط الموقعة بين شركة باسيفيك وسترن وحكومة المملكة العربية السعودية. ويقول تشايلدز إن هادفيلد كتب رسالته هذه بناء على طلب السلطات السعودية، موضحاً أنه بالرغم من أن اصطلاح «المياه الإقليمية» معرف في اتفاقية الامتياز، إلا أن رغبة الحمدان الشديدة في نفي أية حقوق للتنقيب عن النفط في عرض البحر في الاتفاقية جعلته يطلب موافاته بمستند مثل الرسالة التي كتبها هادفيلد.

R.8

1949/02/18
890 F. 1561/2-1849 (1)

برقية سرية رقم ١٢١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن بارنباس هادفيلد Barnabas Hadfield مندوب شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company أخطر المفوضية أنه بموجب اتفاق مشترك بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سيسمح لشركة باسيفيك وسترن باستخدام ميناء رأس المشعاب، وستتفق حكومة المملكة وأرامكو على الجهة التي ستحصل على رسوم استخدام الميناء.

R.3

1949/02/19
890 F. 0011/2-1949 (2)

رسالة رقم ٤٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يسرد تشايلدز واقعة رواها له هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby المستشرق البريطاني حدثت في المطار مع إبراهيم الطاسان مدير (مصلحة) الطيران المدني السعودي وتمكن الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي من التوسط لدى الملك لحلها، وإعادة الأمور إلى نصابها.

R.2

1949/02/19
890 F. 5151/2-1949 (1)

برقية رقم ١٢٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن سعر التحويل بين الجنيه الذهب الإنجليزي والدولار الأمريكي انخفض إلى ١٢ دولاراً للجنيه الذهب، ويضيف قائلاً إن كريستيان دولابي Christian Delaby مدير

فـرع بنـك الـهنـد الصـيـنيـة Banque de l'Indochine في جـدة يرفض بيـع الدولار مقابل الجـنيهات الذهب الإنجليـزية، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض، فإن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي بالنـسبة للريالات ما يزال خمسين ريالاً للجنيه الواحد.

وينقل تشايلدز عن الكعكي أن الحكومة السعودية طلبت منه ألا يسمح بانخفاض سعر الريال بالنسـبة إلى الجنيه الذهب الإنجليـزي إلى أقل من ذلك، وأنه متضايق من الطلب الكـبير عـلى الريـالات من قبـل أصحاب الجنيهات الذهب الإنجليزية. ثم يشير تشايلدز إلى نشاط بنك الهند الصينيـة في مجال بيع الجنيهات الذهب قائلاً إن لدى البنك الآن ما يقرب من ٥٠٠ ألف جنيه ذهب إنجلـيزي، منها ٤٠٠ ألف في جدة، ويضيف أن دولابي تمكن من إرسـال ٥٠ ألف جنيه ذهب إلـى مصر قبل أسبوع. كما يشير إلى برقية المفوضية رقم ٩٧ المؤرخة في ٧ فبـراير، موضحاً أن شحنة بنك الهند الصينية من الجنيهات الذهب الإنجليزية قد أرسلت إلى أمستردام. ويضيف تشايلدز أن محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية السعودية أبلغ البنك المذكور أن حكومة المملكة العربية السعودية ستدفع له ثلاثة ملايين دولار فور حصولها على عائدات نفطها من شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company.

R.6

1949/02/19
890 F. 7962/2-1949 (1)

رسالة سرية رقم ٤٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى كل من وزارة الخـارجية الأمريكية ووزارة القوات الجوية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ فبرايـر (شباط) ١٩٤٩م مضـمن طيهـا مذكرتان الأولى من تشايلدز إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السـعودي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، والثانية من يوسف ياسين إلى تشايلدز، مؤرخة في ١٥ فبراير ١٩٤٩م.

يفـيد تشـايلدز أنـه يرفق نـسخة مـن المذكرتين المـشار إليهما أعـلاه بشأن وحدة الإنقاذ الجوي المتمركزة في مطار الظهران، ويقول إن حكومة المملكة العربية السعـودية وافقت علـى السماح لهذه الوحدة بـالقيام بمهماتها في التدريب والإنقاذ بعد حصولها على الترخـيص بذلك من المدير السعودي للمطار مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى السلطـات المحلية في الدمـام أو في أماكن أخرى، وهذا ما يوفر كثيراً من الوقت ربما كانت وحدة الإنقاذ في أشد الحاجة إليه لكي تتمكن من القـيام بمهماتها بنجاح. ويقول تشايـلدز إن هذا يدل علـى تفهم حكـومة المملكة للموقف، وعلى رغبتها في المساعدة في عمل وحدة الإنقاذ من خلال استخدام طيران الخطوط الجوية العربية السعودية.

R.10

1949/02/21
890 F. 105/2-2149 (1)

برقية رقم ٧٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يروي تشايلدز نقلاً عن مدير إدارة شرطة المملكة العربية السعودية أن مديرية الشرطة (العامة) حصلت في خلال عام ١٣٦٧هـ على مبنى لاستخدامه مدرسة للشرطة في مكة المكرمة، وعلى مبنى آخر لإيواء كتائب الشرطة في أم الدّود (الجود) كما أقامت عدة مراكز للشرطة في مكة المكرمة وأماكن أخرى منها القنفذة والليث والقريات، بالإضافة إلى حصولها على سيارات الجيب والدراجات النارية لقسم مراقبة المرور في مكة المكرمة.

ويورد تشايلدزقول المدير إن البرنامج الذي تعتزم إدارة الشرطة تنفيذه في عام ١٣٦٨هـ يشمل تنظيم السجون والتحقيق في أحوالها في الطائف ومكة المكرمة وغيرهما، وتشكيل فرقة إطفاء في مكة المكرمة وجدة والطائف والمدينة المنورة والرياض. ويذكر تشايلدز نقلاً عن مدير إدارة الشرطة أنها ستشتري كل المعدات اللازمة لها من الخارج، وأنها سترسل بعثة خاصة من الشرطة إلى مصر لدراسة وسائل مراقبة المرور، كما ستنشئ مكتباً لمراقبة المرور في الظهران ومكاتب لتسجيل المسافرين وتدقيق الجوازات في مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والظهران والرياض ومكاتب أخرى في أهم المدن لتوظيف الشرطة السعودية.

R.2

1949/02/21
890 F. 5151/2-2149 (1)

برقية رقم ١٢٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

تقول البرقية إن شركة الكعكي انتهزت فرصة غياب وزير المالية السعودي وحددت سعر صرف الريال السعودي بـ ٤٨,٥ ريالاً مقابل الجنيه الذهب الإنجليزي، وهذا السعر يتوافق مع هبوط سعر الجنيه الذهب.

R.6

1949/02/21
890 F. 6363/2-2149 (1)

برقية سرية رقم ٦١ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول ميلوي إن هناك ما يشير إلى أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تقوم بنقل ما لا يقل عن ٣٤ ألف جالون من البنزين إلى مستودعات بالقرب من حائل، ولم تؤكد أرامكو هذا الإجراء الذي قد

يكون مؤشراً على سحب القوات السعودية من فلسطين.

R.8

1949/02/21
890 F. 6363/2-2149 (1)

برقية رقم ١٢٨ من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن بارنباس هادفيلد Barnabas Hadfield وبول والتون .Paul T Walton مندوبي شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company ركبا الطائرة إلى الرياض مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وأحمد توفيق المستشار القانوني لدى الوزارة نفسها، وإن امتياز النفط سيوقع في خلال اليومين القادمين. ويضيف تشايلدز قائلاً إن والتون وهادفيلد سيسافران إلى الكويت على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية، ومنها إلى الظهران مساء يوم ٢١ فبراير، ثم يعودان بعد ذلك بقليل إلى الولايات المتحدة عن طريق القاهرة وروما.

R.8

1949/02/21
890 F. 796/1-2649 (1)

برقية سرية رقم ١٧٣ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ١٤٩ المؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ويقول إن حكومة المملكة العربية السعودية تعتزم إرسال مجموعة صغيرة من السعوديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي التدريب في كليات خاصة لتخريجهم طيارين أو مساعدي طيارين في الطائرات التجارية على أن تتحمل حكومة المملكة كل نفقات الدراسة، وتساعدها الحكومة الأمريكية في اختيار الكليات المعتمدة. أما التعاقد فيتم رأساً بين حكومة المملكة وهذه الكليات. ويوضح آتشيسون أن التدريب الآنف الذكر منفصل تماماً عن التدريب على عمليات إدارة المطار الذي يتم على نفقة الحكومة الأمريكية للطلاب السعوديين سواء أكان في الظهران أم في كليات القوات الجوية الأمريكية في الولايات المتحدة تنفيذاً لشروط اتفاقية مطار الظهران.

R.9

1949/02/22
890 F. 504/3-349 (2)

رسالة رقم ١٦٦٦/١٠١/٢ من سليمان الحمد (السليمان الحمدان) المستشار في وزارة المالية السعودية (بالنيابة عن وزير المالية السعودي) إلى المدير العام لشركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate،

مؤرخة في ٢٤ ربيع الآخر ١٣٦٨هـ الموافق ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٥٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يذكر الحمد أنه تسلم شكاوى من عمال وموظفي شركة التعدين في مهد الذهب حول الظروف المعيشية التي يواجهونها من حيث السكن والغذاء والتعليم والصحة. كما يذكر الحمد رسالة الشركة المؤرخة في ٢٠ رجب ١٣٦٦هـ الموافق ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٧م، التي وعدت فيها بإنشاء مساكن للعمال، ورسالة أخرى بالتاريخ نفسه تعد فيها بتأمين المواد التموينية اللازمة. ويضيف الحمد أن الشركة لم تنفذ وعودها، وهذا ما لا ترضاه الحكومة حيث إنه يتناقض مع اللوائح الحكومية والوعود الكتابية والشفهية للشركة. ثم يطلب من الشركة القيام بكل الجهود الممكنة لتحسين أوضاع العمال والموظفين لديها.

R.4

1949/02/23
890 F. 5151/2-2349 (2)

برقية رقم ٧٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يورد تشايلدز أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة وفق سعر الإغلاق يوم ٢١ فبراير ١٩٤٩م حسبما أوردته جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society في جدة وبنك الهند الصينية Banque de LiIndochine فرع جدة، فيذكر أن سعر الدولار الأمريكي بالريال السعودي هو ٤ ريالات، والجنيه الذهب الإنجليزي ٤٨,١٦ ريالاً والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً، والجنيه المصري ١٢,١٨ ريالاً، والمائة روبية هندية ٩٣,١٦ ريالاً. ويبين تشايلدز أن هذه الأسعار تمثل متوسط أسعار البيع والشراء، كما يذكر أن وزارة المالية السعودية مازالت توفر الدولارات بسعر أربعة ريالات للدولار.

R.6

1949/02/23
890 F. 42/2-2349 (3)

برقية رقم ٧٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يورد تشايلدز الإحصاءات التي أعلنتها مديرية المعارف السعودية التي توضح عدد الطلاب والمدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية في المدن المختلفة في المملكة العربية السعودية، وعدد المبتعثين إلى الخارج. كما يفيد أن المديرية المذكورة أعلنت ما حققته من

إنجازات خلال عام ١٣٦٧هـ الذي ينتهي في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م. ويتبين من البرقية أن عدد المدارس الابتدائية في المملكة بلغ ٧٤ مدرسة، وعدد الطلاب ١١٠٦٩ طالباً والمعلمين ٦٢١ معلماً. أما الطلاب المبتعثون فكانوا موزعين على النحو التالي: ١٢ طالباً في الولايات المتحدة، وطالبان في لندن، و٢٢٣ طالباً في القاهرة، و٢١ طالباً في الإسكندرية. (باقي الوثيقة غير مقروء).

R.4

1949/02/23
890 F. 6363/2-2349 (1)

برقية سرية رقم ٢٧ من جوزيف جوفا Joseph J. Jova نائب القنصل الأمريكي في البصرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير جوفا إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٣٦ المؤرخة في ٩ فبراير ١٩٤٩م والموجهة إلى السفارة الأمريكية في بغداد، ويقول إنه زار البحرين مؤخراً وتحدث مع روبرت هاي Sir Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ومع دريدج Major A. L. A. Dredge السكرتير الأول في المقيمية، وبناء على ما قاله هذان المسؤولان فإن وزارة الخارجية البريطانية هي التي تتولى موضوع الخلاف حول الجزر المحاذية للكويت والمنطقة السعودية-الكويتية المحايدة، في حين تكتفي المقيمية بإسداء المشورة أو الرأي كلما طلب منها ذلك.

ويتلخص الموقف البريطاني، كما يذكر جوفا نقلاً عن دريدج، في ثلاثة احتمالات، أولها أن الجزر المختلف عليها إما تابعة للكويت أو تابعة للمنطقة المحايدة، ويشير دريدج في هذا السياق إلى أنه تم الاعتراف بأن تلك الجزر تابعة للأراضي الكويتية في المعاهدة الإنجليزية-التركية المؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩١٣م، وكذلك في مذكرة المندوب السامي البريطاني في العراق إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٢٣م. كما يشير دريدج إلى الزيارات المتوالية التي كان يقوم بها الصيادون الكويتيون لتلك الجزر دون اعتراض أي من دول المنطقة، ويذكر أن المقيمية ترى بصفة غير رسمية أن هذه الجزر تعد بناء على ذلك أرضاً كويتية، لكن القرار النهائي في هذا الموضوع مازال بيد وزارة الخارجية البريطانية. ولا يستبعد دريدج، كما يقول جوفا، احتمال اللجوء إلى رسم الخط المتوسط في المياه لتسوية المشكلة.

أما الاحتمال الثاني، حسب الموقف البريطاني، فهو اعتبار الجزر الواقعة ضمن المنطقة المحايدة مثلها مثل أي جزء من أجزاء المنطقة المحايدة، وبالتالي فلا يملك شيخ الكويت منها إلا النصف؛ لذلك فإن إعلان

الكويت عن بدء عمليات التنقيب عن النفط في أي جزء من أجزاء تلك المنطقة من جانب واحد سيؤدي بالتأكيد إلى نشوب نزاع مع المملكة العربية السعودية. وعليه يشعر البريطانيون أن الاتفاق مع حكومة المملكة أمر حتمي يجب أن يسبق أية عمليات تنقيب تتم سواء على الجزر أم على اليابسة.

وأما الاحتمال الثالث حسب الموقف البريطاني، فهو اعتبار أن الجزر تابعة لشيخ الكويت، وبالتالي فهي ملك له، وله الحرية الكاملة بأن يتصرف فيها، وبالتالي فقد يكون قد أدخلها أو لم يدخلها ضمن امتياز شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company؛ وهذه مسألة يكمن حلها بيد خبراء القانون. وبناء على ذلك، يرى البريطانيون أن الجزر التي سيتبين أنها لا تدخل ضمن امتياز شركة نفط الكويت لا يمكن اعتبارها واقعة ضمن امتياز شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company بل يجب اعتبار أنها مازالت تحت تصرف شيخ الكويت، وله حرية منح امتياز مستقل بشأنها. وبالرغم من أن هاي ودريدج رفضا الإفصاح عن رأيهما بشأن أمينويل، كما يقول جوفا، فإن لدى المسؤولين البريطانيين في الخليج موقفاً مناوئاً تجاههما، وذلك حسبما ورد في برقية القنصلية الأمريكية في البصرة رقم ١٦٢ المؤرخة في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

R.8

1949/02/23
890 F. 6363/2-2349 (1)

مذكرة سرية من روبرت إيكنز Robert S. Eakens مساعد رئيس قسم تصدير النفط في وزارة الخارجية الأمريكية إلى بول نتز Paul H. Nitze مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول إيكنز إنه ناقش مع جون كني W. John Kenney وكيل وزارة البحرية الأمريكية مشكلة النفط الواقع تحت قاع مياه الخليج، وذكر له أنه أبلغ حكومة المملكة العربية السعودية أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن إعلان هاري ترومان Harry S. Truman رئيس الولايات المتحدة ينطبق أيضاً على منطقة الخليج لكن بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وأعلمه أيضاً أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تنوي اقتراح صيغة لذلك الإعلان على حكومة المملكة، وأن الحكومة الأمريكية قررت إبلاغ حكومة المملكة أن اقتراح أرامكو يتوافق مع المبادئ التي ترى الحكومة الأمريكية أنها تنطبق أيضاً على الحقوق في مياه الخليج.

وقد أعرب كني عن مخاوفه من أن تؤثر الإجراءات التي قد تتخذها المملكة، بناء على

الإعلان المذكور، في حركة الملاحة في الخليج. لكن إيكنز أكد له أن الحكومة الأمريكية أشارت على الحكومة السعودية بأن أي إعلان تصدره يجب ألا يتضمن ما من شأنه أن يغير الوضع القائم في مياه الخليج باعتبارها مصنفة من أعالي البحار أو ما يعيق حرية الملاحة فيها، وأن صيغة الإعلان التي ستقترحها أرامكو ستنص على ذلك صراحة. ويقول إيكنز إن كنت أبدى موافقته على الاقتراحات المذكورة.

R.8

1949/02/23
890 F. 796/2-2349 (1)

رسالة رقم ٤٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومرفق بها قائمة بمواعيد رحلات الخطوط الجوية العربية السعودية وبأسعار تذاكر السفر لهذه الرحلات.

يرفق تشايلدز جدولاً بمواعيد رحلات الخطوط الجوية العربية السعودية وأسعار تذاكر هذه الرحلات التي سيعمل بها اعتباراً من ١٥ فبراير ١٩٤٩م. ويقول إنه وفقاً لهذا الجدول فإن عدد رحلات الشركة إلى القاهرة أسبوعياً ثلاث رحلات وإلى بيروت رحلتان، أي بزيادة رحلة أسبوعياً لكلتا المدينتين عمّا سبق.

R.9

1949/02/23
890 F. 796/3-249 (1)

رسالة سرية من جاك براون .Jack M Brown مدير العمليات الفنية في الخطوط الجوية العربية السعودية في جدة إلى إبراهيم الطاسان المدير العام (لمصلحة) الطيران المدني في جدة، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٥٢ من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يذكر براون أن إيرل كونستابل .Earl M Constable مساعد مدير الشؤون المالية في شركة تي دبليو إيه TWA طلب منه إبلاغ إبراهيم الطاسان مضمون هذه الرسالة، التي تفيد أنه إذا لم تحصل الشركة فوراً على شيك بمبلغ ٧٧ ألف دولار كان كونستابل قد طلبه في رسالته المؤرخة في ١٣ فبراير ١٩٤٩م، فإنها ستطبق الفقرة السابعة من العقد المبرم بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة تي دبليو إيه المؤرخ في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦م. وتنص الفقرة المشار إليها على أن الشركة ستكون في حل من الاستمرار في إدارة الخطوط الجوية العربية السعودية إن لم تسدد حكومة المملكة ما يترتب عليها من دفعات.

ويوضح براون أن التعليمات التي لديه تطلب منه إيقاف كل الخدمات التي تؤديها الشركة إن لم تدفع الحكومة المبلغ المذكور بحلول يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٩م. ويضيف

براون أن الشـركة لا تود اتخـاذ أي خطوة يمكن أن تؤثر في سير عمل الخطوط الجوية العربية السعودية، لكنها لا تستطيع أن تنفق الأموال بشـكل غير مـحدود لمجرد تنـفيذ العقد.

R.9

1949/02/23
890 F. 7961/2-2349 (1)

برقيـة رقم ١٣١ من ريفـز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إنه أبلغ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي بالضمانات المقترحة في رسالة وزير الخارجيـة الأمريكي المؤرخة في ١٩ فبراير الخاصة بلويد ماكليلن Lloyd McClellan الذي هـبط بطـائرته في مـطار الظهران دون ترخيص وينقل عن مندوب وزارة الخارجية السعودية قوله إن التعليمات أعطيت لسالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران بقبول كل ما جاء في اقتراح وزارة الخارجية الأمريكية مع أن احتفاظ شركة تي دبليو إيه TWA في الظهران بالشيكات لا ينسجم مع ما اتفق عـليه. ويذكر تشايـلدز أن مندوب وزارة الخارجـية السعـودية قال إن حكـومة المـملكة هـي التي يـجب أن تحتـفظ بهـذه الشيكات.

R.10

1949/02/23
890 F. 7962/2-2349 (1)

برقية سريـة للغاية رقم ٦٣ موقعة مـن ديـن آتشـيـسون Dean G. Acheson وزيـر الخارجية الأمريكي إلـى المفوضية الأمريكية في جدة، مـؤرخة في ٢٣ فبـراير (شباط) ١٩٤٩م.

يـقول آتـشيـسون إن الـقوات الجـوية الأمريكية تعتزم اختبار تقنيات التزود بالوقود في الرحلات طويـلة المدى مستخدمة مطار الظهران لـهذا الغرض. ويذكر آتشـيسون أن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظـهران أشار على وزارة القوات الجوية الأمريكية أن من الأفضل إخطار الملك عبدالعزيز آل سعود قبل قيام الطائرة برحلتها وقد وافقت وزارة الخارجيـة الأمريكية على ذلك، وطـلبـت من وزارة القـوات الجوية الاتصـال بأوكيـف للتشـاور مع المفـوضية الأمريـكية في جـدة عمن يقـوم بالاتصال بالملك.

R.10

1949/02/24
890 F. 504/3-349 (2)

رسـالة مـن كـارل تويـتشـل .Karl S Twitchell مستشـار شركة التعديـن العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicte إلى عبدالـله السليمان الحـمدان وزير المالية السعودي، مـؤرخة في ٢٤ فبراير (شـباط) ١٩٤٩م.

يشير تـويتشل إلى وصول رسالة وزيـر المالية رقم ١٦٦٦/١٠١/٢ المؤرخة في ٢٤ ربيـع الآخر ١٣٦٨هـ الموافـق ٢٢ فبرايـر ١٩٤٩م ويضيف أن فرانك كاميرون Frank Cameron المديـر الجديد لـشركـة التعـدين السعـودية وجون بارك John F. Park المديـر السابق يمكن أن يكتبا للوزير الرد على رسالته. ثم ينتقل تويتشل للقول إنه قرأ الملخص الذي كتبه المهندس عبدالله الطريقي ممثل وزير المالية عن أحوال العمال والموظفين في مهد الذهب. ويقول تويـتشل إنه ذهب إلى مـهد الذهب برفقـة بارك وكاميرون وبـرايور C. E. Prior المهندس المـستشار لشركـة الصهر والتكـرير الأمريكية American Smelting and Refining Company وفاضل قـباني وكينـيث إدواردز Kenneth J. Edwards مدير الـبعثة الزراعيـة الأمريكية في المملكة.

ويستعرض تويشـتل أراء المجموعة بعد زيارتهم لمهد الذهب فيذكر أن المياه التي توزع على العمال هي نفسها المياه التي يشربها الجميع وأن الصدأ الموجود في حاويات الماء غير ضار لكن يمكن أن تـطلى الحاويات لمنع الصدأ. ويذكر أن بئـر بن مادن Bin Maden والآبار القديمة الأخرى قد تكون ملوثة بسبب قطعان الماشية التي تستعملها، وينصح بالطلب من الأمير منع شرب الماء منها. أما بالنسبة لإنشاء مساكن للعمال فيقول تـويتشل إن بارك كان قد أرسـل مخـططات الأبـنية إلـى الوزارة للحصـول على موافقتـها إلا أنه لم يتسلـم الموافقة بعد، لـكن الشركة ستبدأ في إنشاء بعض المساكن فوراً. أما بالنسبة للمواد الغذائية فيذكر تويتشل أن الحكومة كـانت قد طلبت من الشركة عدم بيع هذه المواد، إلا أن الموقف تغير، وستبدأ الشركة بيع الأغذية اعتباراً من يوم ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٩م. ويذكر تويتشل أن الشركة اتصلـت بالأمير سعود السديري للحصول على معلومات عن أعداد أفراد أسر العمال.

أما بالنسبة للأمور الصحية فيقول إن هناك مستشفى جيداً وقد قررت الشركة طلب سيارة إسعاف جديدة لاسـتخدامها في الطوارئ. وبالنسبة للتعليم فقد خصصت الشركة مبنى لذلك وهـي تدفع جزءاً مـن راتب المدرس لكنها في الوقت نفـسه مستعدة للتعاون مع الحكومة في هذه الناحية. أما بالنسبة للأجور فتدفع الشركة ثلاثة ريالات لكل عامل وريالين للمبتدئين في فترة العمل الواحدة.

R.4

1949/02/24
890 F. 5151/2-2449 (2)

برقية سرية رقم ١٣٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يورد تشـايلدز تعلـيقات شركة الزيـت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian

American Oil Company على مسألة طرح الدولار الأمريكي للتداول في المملكة العربية السعودية وهي أن تداول العملة الورقية سيؤدي إلى خفض سعر الدولار بالرغم من سعر صرفه الرسمي، وأن الحصول على الدولارات والحفاظ على حرية الصرف يتطلبان المزيد من التكاليف، بالإضافة إلى أن فشل تجربة تداول العملة الورقية الأمريكية سيزعزع الثقة في حكومة المملكة.

ويذكر تشايلدز أن استمرار استخدام الدولار في المملكة قد يواجه صعوبات إذا فرضت الظروف العالمية على حكومة المملكة أن تقبل جزءاً كبيراً من عائداتها في شكل عملات يصعب تحويلها إلى الدولار، ناهيك عن أن الحكومة السعودية ستستمر في كل الأحوال في سك ريالات جديدة.

ويقول تشايلدز إن المفوضية تشاطر شركة أرامكو رأيها، فتخفيض سعر الدولار مقابل الريال أمر وارد نظراً لما يحدث مع العملات الأخرى الموجودة في السوق. ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى برقية المفوضية رقم ٣٤ المؤرخة في ١٢ فبراير التي ذكر فيها أن محمد سرور الصبان المستشار في وزارة المالية السعودية على علم بهذه المشكلة، ويعبر عن قلق المفوضية إزاء هيبة الولايات المتحدة إذا أدى استخدام الدولار إلى نتائج غير مرغوب فيها، ويقول إن المفوضية تخشى أن تتعرض الحكومة السعودية لحملة من الانتقادات الشديدة من الأقطار العربية الأخرى بسبب سماحها بتداول العملة الأمريكية.

R.6

1949/02/24
890 F. 6363/2-2449 (2)

برقية رقم ٧٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إنه حصل على معلومات من خلال محادثاته مع بروستر جينينجز Brewster Jennings مدير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ورئيس شركة سوكوني فاكيوم Socony Vacuum وتشارلز هاردنج Charles L. Harding أحد مديري شركة أرامكو أيضاً تفيد أن إنتاج أرامكو وصل الآن ٥٢٢ ألف برميلاً يومياً، وهذا تطور لا نظير له في تاريخ هذه الصناعة. وينقل تشايلدز عن محدثيه أن هذه الزيادة تحققت نتيجة للجهود التي بذلت من أجل مواجهة النقص العالمي في النفط، ولكنها كانت على حساب التحسينات الأساسية اللازمة. ويضيف تشايلدز قائلاً إن الإنتاج العالمي من النفط أصبح يفي بالمطلوب، ولذلك سيكون بالإمكان من الآن فصاعدا توجيه الاهتمام نحو تحسين مرافق التكرير ومرافق تثبيت

اللزوجة وإنشاء وحدات سكنية جديدة (الجزء الأخير من الوثيقة غير مقروء).

R.8

1949/02/24
890 F. 6376/3-249 (60)

اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الصناعات العربية السعودية (ساريـنكـو) Saudi Arabian Industries Corporation لإنشاء مصنع للأسمنت وردت في نسختين إنجليزيتين ونسخة عربية، مؤرخة في ٢٦ ربيع الأخر ١٣٦٨هـ الموافق ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومضمنة طي نص المرسوم الملكي رقم ٦-٩-١-٣١٨٨ المؤرخ في اليوم نفسه، وكلاهما مضمن طي رسالة سرية رقم ٥١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخاجية الأمـريكـي، مؤرخـة في ٢ مـارس (آذار) ١٩٤٩م.

تحمل الاتفاقـية اسم عبدالله السـليمان الحمدان وزير المالية السعودي ممثلاً للمملكة العـربية السـعودية وإدويـن لوك Edwin A. Locke رئيس ساريـنكو ممثلاً للـشركة التي أنشئت في نيويورك في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧م.

تتألف الاتفاقية من عشر مواد، تتضمن المادة الأولـى منهـا تعاريف المـصطلـحات المستخدمة في نص الاتفاقية، بينما تحدد المادة الثانية المناطق التي يشملها الامتياز كما هي موضحة على الخريطة التي وقع عليها الطرفان وألحقاها بالاتفاقية (الخريطة غير موجودة). وتتناول المادة الثالثة النطاق العام للامتياز الذي ينص عـلى منح حكـومة المملكة لـلشركة المذكورة حق بناء مصنع للأسمنت وتشغيله بقـصد إنتاج الأسـمنت والكـلس والجص وبيعها، كما يشمل الامتياز حق الشركة في استخـراج ما تحتاجـه من مواد خام ضمـن المناطق المسموح لها بذلك. أما المادة الرابعة فتحدد الامتياز بمدة ٢٥ سنة قابلـة للتجديد مرة واحدة، وتشير إلى الرسم المفروض على الشركـة كما تشرح كيـفية إنهاء العـقد بين الطرفين. وتتطرق المادة الخامسة إلى العائدات التي يـتوجب علـى الشركة تسـديدها إلى الحكومـة، إذ تنص هذه المـادة على تعـهد سارينكو بدفـع ٣ بالمائة من منتوجاتها إلـى الحكومة، مع تأكيد أنه لا يحق لا للسلطات المحلـية ولا لأي شخص أن يـفرض علـى الشركة رسوماً أخرى. وتتعهد شركة سارينكو في المادة السادسـة بتأسيس شركة الأحسـاء للأسـمنت وبتـحويل ما تـتمتـع به شركة سارينكو مـن حقوق واسم وغيره إلى هذه الشركة الجديدة حسبما هو مبين في الاتفاقية. كما تعطي الاتفاقية الحق لحكومة المملكة بأن تسترد هذا الامتياز، وأن تتقاضى ٢٥ بالمائة من أرباح شـركة الأسمنت المذكـورة. كما تحدد هذه المادة الفئات التي يحق لها الاكتتاب في أسهم الشركة. وأما المادة السابعـة فتبين

حقوق شركة سارينكو التي تتمثل في القيام بكل مـا تراه ضرورياً أو مرغوبـاً فيه بشأن عملياتها، ومنها بناء المساكن واستعمال المياه السطحية والجوفية، واستخدام الأراضي سواء أكانت حكومية أم خاصة، وشراء المنتجات النفطية من شـركة الزيت العربية الأمريكية (أرامـــــكـــــو Arabian American Oil Company)، واستيراد ما تحتاجه من مواد مع إعفائها من الرسوم الجمركية. أما المادة الثامنة فتشير إلـى واجبات الحكومة إزاء سارينكـو ومنها فرض الرسوم الجمركية على الأسمنت المستورد، ومساعدة الشركة في الحصول على الأراضي وما تحتاج إلـيه لتنفيذ عمـلياتها. وتتناول المادة التاسـعة موضوع التقصير في تطبيق الاتفاق، وكذلك كـيفية التحكيم إذا وقع خلاف بين الطـرفين، بينما تورد المادة العاشرة شروطاً مختلفة منها حق التعويض لأطراف ثالثة عن استعمال ممتلكاتهم، وعدم فرض التزام على الحكومة يتنافى مع ما تفرضه عليها اتفاقاتها الدولية، وتوفير الحماية اللازمة للشركة.

R.9

1949/02/24
890 F. 7961/2-2449 (1)

برقية رقم ٦٥ من فرانسيس ميلوي Fracis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير ميـلوي إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٨ المـؤرخة في ٢٣ فبراير، ويقول إن سالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران تسلم كل التعليمات المذكورة، ويعبر عن اعتقاده أن موضوع لويد ماكليلن Lloyd McCllellan سيسوى ذلك اليوم. ويعد ميلوي بإبلاغ المفـوضية الأمريكيـة في جدة بمجرد مغادرة ماكليلن الظهران، ثم يذكر في ملاحظة أخيرة برقيـة ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفـوض الأمريكي في الظهـران رقم ١٣١ المـؤرخة فـي ٢٣ فبـراير حـول هذا الموضوع.

R.10

1949/02/24
890 F. 7962/2-2449 (1)

برقية سريـة للغاية رقم ١٣٣ من ريفـز تشـايلدز J. Rives Childs الـوزير المـفوض الأمريـكي فـي جدة إلـى وزير الخـارجيـة الأمريكي، مـؤرخة في ٢٤ فبراير (شبـاط) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزير الخارجيـة الأمريكي رقم ٦٣ المؤرخة في ٢٣ فبـراير، ويقول إنه يـكفي أن تقوم المفـوضية بإبلاغ نائب الخارجية السعودي (بالرحلة التي تعتزم إحدى الطائرات الأمريكية القيام بها في تجربة للتـزود بالوقود فـي الطيران الـبعيد المـدى مستخدمة مطار الظهران للتزود بالوقود) وإن بإمكان حـكومة المملكـة العربية السـعودية

الحصول على المزيد من التفاصيل عن طريق سالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران وريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران.

R.10

1949/02/25
890 F. 7962/2-2549 (1)

برقية رقم ٧٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي قال للمفوضية الأمريكية في أكثر من مناسبة إن حكومة المملكة العربية السعودية ترغب في أن تحول كافة المسائل المتعلقة بمطار الظهران باستثناء الأمور الروتينية، من ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر المطار إلى حكومة المملكة عن طريق المفوضية الأمريكية. ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٥٦ المؤرخة في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م وإلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٦٣ المؤرخة في ٢٣ فبراير ١٩٤٩م، ويقول إن المفوضية لاحظت أن الحكومة الأمريكية تفترض أن المفوضية تحيل كل موضوع مهم إلى الملك عبدالعزيز آل سعود مباشرة بدلاً من عرضه على وزرائه.

ويشير تشايلدز هنا إلى تعليمات وزارة الخارجية رقم ٢ المؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ثم يقول هذا ما كان يحدث فعلاً في الماضي، حين كانت البعثات الأجنبية والمؤسسات التجارية مثل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تلجأ مباشرة إلى الملك عبدالعزيز، إلا أن الملك لم يعد راغباً في الاطلاع على الأمور إلا بعد أن يناقشها وزراؤه ويتفقوا على طريقة عرضها عليه بسبب تزايد حجم العمل لدى حكومة المملكة في الآونة الأخيرة.

R.10

1949/02/25
890 F. 612/2-2549 (1)

برقية رقم ٨٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية رقم ١٠ المؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، ويفيد أن عمليات البعثة البريطانية لمسح الجراد في صحراء شبه الجزيرة العربية مازالت مقتصرة على سهل منطقة تهامة جنوبي جدة واليمن، ويذكر أن جورج بوبوف George Popov المشرف على الفريق السعودي وجد سرباً صغيراً من الجراد يتراوح عدده بين ٣-٥ آلاف جرادة بالقرب من

اليمن، في حين لم يقم جون هيويت John E. Hewitt المشرف على فريق مكافحة الجراد في اليمن بأي عمليات على نطاق واسع لأسباب صحية. أما بعثة مكافحة الجراد المصرية وقوامها ستة أشخاص فقد وصلت إلى جدة في مهمة مدتها أربعة أشهر، وسينحصر عملها حول مكة المكرمة والمدنية المنورة حيث لا يسمح بدخولها لغير المسلمين.

R.7

1949/02/25
890 F. 6363/2-2549 (1)

رسالة من برتون هول Burton H. Hall من كلية وليمز Williams College في ولاية ماساتشوستش إلى قسم النفط بمكتب سياسة التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يطلب هول معلومات ونشرات عن إنتاج النفط وأهميته في المملكة العربية السعودية والشرق الأدنى ويريد بصفة خاصة معلومات عن أهمية هذه الموارد النفطية للولايات المتحدة واهتمام القوى العظمى، وخاصة روسيا السوفييتية، بالنفط العربي وأسباب هذا الاهتمام، كما يسأل إن كان هناك تضارب في المصالح وماهي طبيعته وما أسبابه وما تأثير موارد النفط وتضارب المصالح حولها على السياسة الخارجية للمملكة.

R.8

1949/02/25
890 F. 6363/2-2549 (2)

رسالة من أورتشارد لايل T. Orchard Lisle المحرر الناشر المشارك في مجلة «أويل فورم» Oil Forum إلى جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شوون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول لايل إنه قرأ بمزيد من الاهتمام النبأ الذي يقول إن مكتب التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية سمح بتصدير ٢٠ ألف طن أخرى من الأنابيب الصلب لتصديرها إلى المملكة العربية السعودية لصالح شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline Company بالرغم من المعارضة الشديدة التي صدرت من بعض الدوائر النفطية. ويقول لايل إن مجلته كانت تدعو دائماً إلى ضرورة بناء خطوط الأنابيب في أسرع وقت ممكن لأنه واثق من أهمية النفط المستورد من الشرق الأوسط لإعادة إنعاش الدول الأوروبية، ولعمليات القوات المسلحة ولأنه مصدر مهم يعتمد عليه في دعم احتياطيات النفط الأمريكية. ويفيد لايل أن جمعية إمباير ستيت للنفط Empire State Petroleum Association وشركة مؤتمر ساحل الأطلسي Atlantic Coast Conference اللتين تضمان موزعين مستقلين للنفط تشاطرانه الرأي في هذا المجال. ويشكو

لايل من أن شركة الزيت العـربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لم تتـعاون مع مجـلته بإمـدادها بالبيـانات والمعلومات الدعائية للنشر على صـفحاتها، ويسأل لايل عـن اهتمام وزارة الخارجية بمـا تنشره مجلته.

R.8

1949/02/25
890 F. 7962/2-2549 (2)

برقـية سرية لـلغاية رقـم ٢١ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

تتضـمن البرقيـة أسئلة طرحتـها وزارة الخارجـية عـلى وزارة الـدفاع الأمـريكـية والإجابات التي وردت من الوزارة حول تجديد اتفاق مطار الظهران بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الأمريكية، ويستفاد من إجابات وزارة الدفاع إن تجديد الاتفاقية مهم إلى درجة تستدعـي إنفاق ١٩ مليون دولار على توسعة المطار، بالإضافة إلى ٨ ملايين دولار لصيانته سنوياً. وتقتـرح وزارة الدفاع أن تكون مدة الاتفاقية ٢٥ سنـة مع احتفاظ كل طرف بحق إلغائها بشرط أن يبلغ الطرف الآخر برغبته في مدة لا تقل عن ستة أشهر أو سنة. وتجيب وزارة الدفاع عن سؤال آخر قائلة إن من الممكـن تزويد المملكة بالسلاح إذا رفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى بلدان الشرق الأدنى. كما تقر وزارة الدفاع باستعداد قيادة الأركان لتوسيع بعثة تدريب السعوديين وتوسيع مجال التدريب بحيث يشمل الدفاع عن المطار في حدود ما تسمح به الميزانية.

R.10

1949/02/25
890 F. 7961/3-1249 (3)

نسخة من تعهد أعده لويد ماكليلن Lloyd C. McClellan المواطن الأمريكي الذي هبط دون إذن في مطار الظـهران وقدمه ريتشارد أوكـيـف Richard J. O'Keefe آمـر مطـار الظهران إلى حكومة المملكة العربية السعودية، مؤرخ في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩م ومذيل باسم فـرانسيس ميـلوي Francis F. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران وأوكيف ومضمن طي مذكرة من إلمر هيولن Elmer C. Hulen نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى فرانسيس ميلوي، مؤرخة في ١٦ فبراير ١٩٤٩م، وهذه المذكرة مـضمنة طي رسالة سرية رقم ٤٦ مـوقعة من ميلوي إلى وزيـر الخارجية الأمريكي، مؤرخة فـي ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يتعهد ماكليـلن في هذه الوثيقة بمغادرة الظهران متجهاً إلى لندن بعد أن يودع شيكاً بمبلغ ١٠ آلاف دولار لدى سالـم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران كضمان وصوله إلى لندن في مدة أقصاها شهر ونصف، وعدم هبوطه في أرض تخضع لـسلطات يهودية،

وعدم بيع طائرته إلى يهود، على أن يستعيد الشيك لدى تقديمه ما يثبت وصوله بطائرته إلى لندن من حكومة المملكة أو ممثليها.

R. 10

1949/02/25
FW 890 F. 7961/3-349 (2)

رسالة موقعة من جون ماكورملي John McCormally من صحيفة «ذي إمبوريا جازيت» The Emporia Gazette إلى بول أيكن Paul Aiken المساعد الثاني لمدير البريد العام في وزارة البريد الأمريكي، مؤرخة في مدينة إمبوريا في ولاية كنساس في ٢٥ فبراير (تشرين الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة من آرثر كيمبل Arthur A. Kimball المساعد الخاص لوزير الخارجية الأمريكي إلى أيكن، مؤرخة في ٨ مارس ١٩٤٩م المضمنة بدورها طي مذكرة تغطية من كيمبل إلى جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ مارس ١٩٤٩م.

يذكر ماكورملي أنه يعد مقالاً عن لويد ماكليلن Lloyd C. McClellan الموظف السابق في صحيفة «ذي إمبوريا جازيت» الذي اضطر وزوجته إلى الهبوط بطائرتهما في مطار الظهران للتزود بالوقود يوم ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م في أثناء سفره من هونج كونج إلى مدينة إمبوريا عن طريق باريس ولندن، لكن حكومة المملكة العربية السعودية احتجزته وطائرته خشية أن يبيع طائرته لإسرائيل.

وينقل ماكورملي عن والدة ماكليلن قولها إن المفوضية الأمريكية في جدة لم تساعد ابنها، وبينت أنه كاد أن يبيع طائرته لحكومة المملكة ولكن الصفقة لم تتم. ويقول ماكورملي نقلاً عن والدة ماكليلن إنها اتصلت بإدوارد ريس Edward Rees عضو مجلس النواب الأمريكي بحثاً عن المساعدة، فاتصل بدوره بوزارة الخارجية الأمريكية. ويقول ماكورملي إنه طُلب من والدة ماكليلن مبلغ ٢٥ ألف دولار كفالة للسماح لابنها بمغادرة المملكة، ثم خفض المبلغ تدريجياً إلى ١٠ آلاف مما جعلها تشك في الأمر، وهذا ما أكده ابنها في رسالته لها. ويتحدث ماكليلن في هذه الرسالة عن الكفالة المالية التي طلبتها منه حكومة المملكة وهي شيك بمبلغ ١٠ آلاف دولار كضمان لعدم بيعه الطائرة لإسرائيل قبل السماح له بالمغادرة، بحيث يخسر المبلغ إن لم يصل إلى لندن (خلال فترة أقصاها شهر ونصف). وينقل ماكورملي عن ماكليلن ادعاءه بأنه طلب الإذن بالهبوط في الظهران في يوليو (تموز) ١٩٤٨م في أثناء وجوده في شانغهاي، وقيل له حينها أن طلبه قد قبل.

ويضيف ماكورملي أن إدوارد ريس Edward Rees عضو مجلس النواب الأمريكي لم يساعد والدة ماكليلن في مسألة السماح

لابنها بمغادرة المملكة موضحاً احتمال وجود أبعاد سياسية للمسألة في واشنطن. ويفيد ماكورملي أن ماكليلن كتب رسالة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman يشرح فيها وضعه لكنه لم يتأكد من وصولها إلى غايتها. لذا يطلب ماكورملي من أيكن أن يساعده في وصول المشكلة إلى الرئيس أو إلى أي مسؤول في وزارة الخارجية، موضحاً أن لدى أندرو سكوبل Andrew F. Schoeppel عضو مجلس الشيوخ الأمريكي نسخة من رسالة ماكليلن، وأنه وعده بالمساعدة. ويمتدح ماكورملي في نهاية رسالته ماكليلن مؤكداً أنه يستحق المساعدة.

R.10

1949/02/26
890 F. 7962/2-2649 (1)

برقية سرية للغاية رقم ١٣٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز، مشيراً إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٣٣ المؤرخة في ٢٤ فبراير ١٩٤٩م، إنه ممتن للإشعار المبكر الذي وصل ريتشارد أوكيف Col. Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران من وزارة القوات الجوية (حول رحلة الطائرة الأمريكية في تجربة للتزود بالوقود في الطيران البعيد المدى ونزولها في مطار الظهران). ويضيف تشايلدز أن المعلومات العامة التي أعطيت للحكومة السعودية تفي بكل احتياجات الموقف، ويقترح أن يعطى أوكيف مهلة كافية لكي يوصل رسالة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود عن طريق سالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران، تخبره بنجاح المهمة قبل أن يسمع الأنباء من الصحافة. ويقترح تشايلدز أن ترسل قيادة خدمات النقل الجوي الأمريكي رسالة إلى الملك عن طريق المفوضية الأمريكية بعد انتهاء المهمة تؤكد فيها التعاون الوثيق بين الحكومتين السعودية والأمريكية في مجال الطيران.

R.10

1949/02/26
890 F. 5151/2-2649 (1)

برقية سرية رقم ١٣٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine أتم في الأسبوع الأسبق أكبر صفقة لبيع الجنيه الذهب الإنجليزي في تاريخه بلغت ٢١٥ ألف جنيه ذهب إنجليزي إلى مؤسسة سويسرية لم يكشف عن اسمها. ويقال إن سعر التحويل كان معقولاً. ويوضح تشايلدز أن كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك

الهند الصينية في جدة أمر بتحويل شحنة الجنيهات الذهب من أمستردام وهي الشحنة التي أشير إليها في برقية المفوضية رقم ١٢٥ بسبب الرقابة التي تفرضها السلطات الهولندية على تبادل العملات. وكانت قيمة الطلبية المذكورة أعلاه أصلاً ٢٥٠ ألف جنيه ذهب إنجليزي ولكن دولابي لم يتمكن من تلبيتها كلها، ولذلك فهو يأمل في أن يقنع محمد سرور الصبان المستشار في وزارة المالية السعودية بالإفراج عن مائة ألف جنيه ذهب إنجليزي مودعة بالبنك حسبما جاء في برقية المفوضية رقم ٩٧ المؤرخة في ٧ فبراير.

ويقول دولابي إن الطلب على الجنيهات الذهب قد زاد في الأسبوع السابق، ويخشى أن ترفع حكومة المملكة العربية السعودية سعر بيع الجنيه الذهب الإنجليزي إذا ما علمت بهذه الصفقة. ويقول تشايلدز إن سعر صرف الجنيه الذهب الإنجليزي قد انخفض إلى ٤٦ ريالاً للجنيه الذهب الإنجليزي الواحد، ولكنه عاد وارتفع بسرعة إلى ٤٨ ريالاً. وينقل تشايلدز عن شركة الكعكي قولها إن هناك طلباً متزايداً على الريالات السعودية من قبل التجار الذين يريدون استعمالها في شراء الدولارات، إذ لايزال بنك الهند الصينية يرفض صرف الدولارات مقابل الجنيهات الذهب الإنجليزية، ولكن هذه السياسة قد تتغير قريباً.

R.6

1949/02/27
711.90 F./2-2749 (2)

برقية سرية للغاية رقم ١٣٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يفيد تشايلدز في برقيته أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي حمل إليه رسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود على أثر اجتماع عقد في الرياض حضره أيضاً الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي ونوقشت فيه آخر التطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. ويقول الملك في رسالته التي نقلها ياسين إن المشكلة الوحيدة التي تعكر صفو العلاقات بين الولايات المتحدة والبلاد العربية بصفة عامة وحكومة المملكة بصفة خاصة هي القضية الفلسطينية.

ويعبر الملك عبدالعزيز في رسالته عن رغبته في معرفة رأي الحكومة الأمريكية في العلاقات التي تربطها بالمملكة، كما يتساءل عن استمرار الحكومة الأمريكية في اعتقادها أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة المساعدات العسكرية وغيرها لحكومة المملكة ومسألة اتفاقية الدفاع الثلاثية (السعودية الأمريكية البريطانية). ويذكر الملك أنه كلما طرحت هذه الأمور على بساط البحث مع الحكومة الأمريكية أحالتها إلى الأمم المتحدة. ويتساءل

الملـك عبدالعـزيز عما إذا كـانت الحكومـة الأمريكية مستعدة لتوقيع اتفاقية ثنائية إن لم تكن راغبة فـي الدخول في اتفاقية ثلاثـية. ويقول المـلك في رسالـته إلى تشـايلدز إن حكومة المملكة مستعدة لتقوية أواصر الصداقة بيـنها وبين الحـكومة الأمريـكية وإعطـائها ضمانات والتزامـات بشرط ألا تخل بسيادة المملكة أو تعرض حـكومتها للانتقاد مقابل ضمـانات والتزامـات من جانـب الحكومـة الأمريكية.

ويوضـح الملك عبـدالعزيـز أن موقف الحكومة الأمريكية من المملكة يجب أن يكون متميزاً نظراً لأن مصالحها في المملكة ليست كمصالحها في أية دولة أخرى. ويضيف قائلاً إن بإمكان الحكومة الأمريكية أن ترسل وفداً إلى المملكة، أو أن تستقبل وفداً سعودياً لمناقشة المصالح المشتركة بين البلدين، لكن هذا يتوقف على عزم الحكومة الأمريكية على إعادة النظر في موقفها من حكومة المملكة.

ويقـول تشايـلدز إنـه أخبر يـاسين أن ملاحظات الملك عبدالعزيز ستدرس بكل عناية واهتمام، وأن الخلاف الوحيد بين وجهة نظر البلدين يتعلق بتوقيت تحقيق أهدافهما المشتركة ووسيلـة ذلك، وأوضح له أنـه إذا تأخرت الحكومة الأمريكية في الرد علـى ملاحظات الملك عبدالعزيز فهذا بسبـب انشغالها بإبرام اتفاقيـة حلف الأطلسي، وليـس لأنها غير مكترثة بها. ويـقول تشايلدز إن ياسين عبر عن أمل الملك عبدالعزيز في تسـلم رد على رسالته في غضون ١٠ أيام لأن حكومة المملكة ستتخذ قرارات أخرى على هذا الأساس.

R.12

1949/02/28
890 F. 5151/2-2449 (1)

برقـية سرية رقـم ٧١ موقعة مـن دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشـير آتشيـسون إلى بـرقية المفـوضية الأمريكية في جدة رقم ١٣٢ المؤرخة في ٢٤ فبرايـر ١٩٤٩م، ويقول إن وزارة الخارجيـة الأمريكية غير مقتنعة بأهمية آراء شركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company (حول مسألة طرح الدولار الأمريكي للتداول في المملكة) التي أوردتها المفوضية في برقيتها المشار إليها أعلاه، ويفيد أنه طلب من جورج إدي George A. Eddy من وزارة المـالية الأمريـكية وريمـوند مايكسيـل Raymond Mikesell الخبير المالي في وزارة الخارجية الأمريـكية إعداد مناقشة الموضوعات المطـروحة على وزارة الخارجية والمفوضية الأمريكية. ويفترض آتشيسون أن المفوضيـة لن تبلغ حكـومة المملكة العـربية السعودية بأية تحفظات لديها بشأن التوصيات، كما يأمـل ألا تبدي أرامكو ملاحـظاتها إلا لمسؤولي الحكومة الأمريكية، لأن إبلاغها إلى

حكومة المملكة قد يؤثر في اتخاذها القرار السليم ويشير إلى أن وزارة الخارجية ستعتبر ذلك بمثابة نقض للعهد من قبل أرامكو.

R.6

1949/02/28
711.90 F. 27/2-1749 (2)

برقية سرية رقم ٧٢ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول آتشيسون، مشيراً إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٢٠ المؤرخة في ١٧ فبراير، إن ما تم اقتراحه على حكومة المملكة العربية السعودية في رسالة المفوضية رقم ١٩ المؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م قد أضعف فرص الحكومة الأمريكية في الحصول على اتفاقية تتماشى مع ما جاء في برقية وزارة الخارجية رقم ٤٦ المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٤٩م. ويقول آتشيسون إن الحكومة الأمريكية لا تطلب سوى أن تعامل طائراتها المدنية التي تستخدم مطار الظهران معاملة عادلة أسوة بطائرات الخطوط الجوية الأخرى، ويضيف أن الحكومة الأمريكية تطلب تأكيداً كتابياً بذلك وفق ما جاء في الرسالتين رقم ٤٦ و٥٦ من وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية في جدة. ويذكر آتشيسون أنه لم يسبق للولايات المتحدة أن سلمت مطارات ومرافق أنشأتها في بلدان أخرى دون الحصول على مثل هذه التأكيدات، فالحكومة الأمريكية حصلت على حقوق طيران مدنية مرضية من مصر ولبنان وسورية والعراق. لكن الولايات المتحدة لم تنشئ في أي بلد من هذه البلدان مرافق طيران تكلفت نفقات باهظة كما فعلت في المملكة العربية السعودية.

ويضيف تشايلدز قائلاً إن توقيع الحكومة الأمريكية اتفاقيات طيران مع الدول العربية المذكورة تضمنت تخلي تلك الدول عن موقفها السابق الذي كان يعطي خطوط طيران دول الجامعة العربية أفضلية في المعاملة. ولذلك فإن وزارة الخارجية الأمريكية لا تستطيع تقبل موقف حكومة المملكة المتضمن في برقية المفوضية رقم ١٠٥ المؤرخة في ١١ فبراير ١٩٤٩م. ويوضح آتشيسون أنه ليس بوسع الحكومة الأمريكية الموافقة على أن تكون حقوق الهبوط قائمة على الجهة التي تملك الطائرات المعنية. ويطلب آتشيسون من المفوضية بذل المزيد من الجهد لكي تحصل على موافقة حكومة المملكة على مقترحات الحكومة الأمريكية في ضوء ما ذكره آتشيسون في هذه البرقية. أما إذا أصرت حكومة المملكة على موقفها فإن وزارة الخارجية الأمريكية على استعداد لقبول تمديد العمل بالمذكرات التي تبودلت في يناير ١٩٤٦م بشأن حقوق الطيران المدني لحكومة الولايات المتحدة.

R.12

1949/02/28
890 F. 796/3-249 (2)

مذكرة من هرمان أيلتس Herman F. Eilts السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة إلى الوزير المفوض الأمريكي فيها، مؤرخة في ٢٨ فبراير (شباط) ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٥٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

يذكر أيلتس أنه بناء على تعليمات الوزير المفوض الأمريكي فقد قام بزيارة جاك براون Jack M. Brown مدير العمليات الفنية في الخطوط الجوية العربية السعودية وطلب منه سحب الإنذار الذي أرسله إلى حكومة المملكة العربية السعودية والذي يطالبها فيه بدفع مبلغ ٧٧ ألف دولار لشركة تي دبليو إيه TWA فوراً وإلا طبقت الشركة الفقرة السابعة من العقد المبرم بينهما، وهي الفقرة التي تسمح للشركة بالتوقف عن أداء خدماتها للخطوط العربية السعودية. ويضيف أيلتس أنه أوضح إلى براون أن المفوضية تتكفل بتحصيل المبلغ المذكور من حكومة المملكة، وأن براون وافق عندئذ على سحب الإنذار، ثم شرح له خلفياته، مبيناً أن إيرل كونستابل Earl M. Constable مساعد مدير الشؤون المالية في شركة تي دبليو إيه هو الذي كتب مسودته.

ويفيد أيلتس أن المفوضية كانت قد كتبت عن الموضوع في رسالتها رقم ٤١ المؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٤٩م، ثم يقول إن براون ادعى أنه حاول استرجاع الإنذار، ويذكر أن تشايلدز اجتمع مع يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي الذي اجتمع بدوره مع إبراهيم الطاسان المدير العام للطيران المدني في جدة.

ويقول أيلتس إن براون اعترف بعد أن تسلم الشيك المطلوب بأنه اجتمع مع خليل تميم مستشار شؤون الطيران لدى وزير الدفاع السعودي بخصوص الموضوع، لكنه لم يجتمع بإبراهيم الطاسان. ويقول أيلتس إن ما حدث لم يكن متعمداً من جانب براون الذي لم يقدر العواقب غير المحمودة التي تترتب على الإنذار، مع أنه يتمتع بثقة المسؤولين السعوديين وتعاونهم.

R.9

1949/02
890F.6363/6-1149 (7)

بيانات إحصائية عن شهر فبراير (شباط) ١٩٤٩م صادرة عن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company (Aramco)، مضمنة طي رسالة تغطية رقم ٥٨٢ من الموظف المسؤول عن السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ يونيو (حزيران) ١٩٤٩م.

توضح البيانات كميات النفط الخام المنتج في المملكة العربية السعودية خلال شهر

فبراير، من حقول ابقيق والدمام والقطيف، ومجمل إنتاجها الذي بلغ حوالي ١٤,٩ ألف برميل، بمعدل ٥٣٢ برميلاً يومياً، وتقدم معلومات عن اكتمال أعمال حفر بئرين في ابقيق والقطيف. وتشتمل البيانات أيضا على تفاصيل عن وضع الآبار في حقول ابقيق والدمام والقطيف وعين دار وأبوحدرية والعلاة والجوف ومعقلة (أم عقلاء)، وتوضح أن عدد الآبار المكتملة بلغ ٩٩ بئراً، في حين بلغ عدد الآبار المنتجة ٧٢ بئراً. كما تشتمل البيانات على أعداد الآبار التي لم يكتمل حفرها بعد في حقول ابقيق والدمام والقطيف وعين دار والفاضلي وحرض وأبو حدرية.

وتورد البيانات أيضا كميات المواد المكررة التي تم إنتاجها خلال شهر فبراير في مصفاة رأس تنورة، وتشمل تلك المواد النفط الخام المنقول إلى محطة التكرير، حيث تم تكرير ٩٣٤ ألف برميل من البنزين، و٢١٢ ألف برميل من الكيروسين، ١,٢٢ مليون برميل من زيوت الديزل، بالإضافة إلى ١٤٢ ألف برميل من الزيوت التي لم تنته عملية تكريرها بعد. كما تورد البيانات موجودات الشركة من تلك المواد، وما تم شراؤه من بنزين الطائرات وزيوت وشحوم.

وتتضمن البيانات تقريرا عن الزيت الخام يوضح أن الكمية المخزونة منه في مطلع شهر فبراير بلغت ما يقرب من ٣ ملايين برميل، في حين بلغ إنتاج الحقول الرئيسية من النفط الخام حوالي ١٥ مليون برميل خلال الشهر نفسه. كما تشير البيانات إلى أن كمية النفط المنقول إلى محطات التكرير بلغت ما يزيد على ٤ ملايين برميل، في حين بلغت الكمية التي تم تسليمها عبر الأنابيب حوالي ٣ ملايين برميل، وشُحن منه بواسطة الناقلات البحرية ما يزيد على ٦ ملايين برميل. كما توضح البيانات أن الكميات الضائعة من النفط بلغت حوالي ٢٧ ألف برميل، وأن كمية المخزون تجاوزت ٤ ملايين برميل في نهاية الشهر. وبذلك يكون المجموع حوالي ١٨ مليون برميل من النفط الخام.

ويفيد الجزء المتعلق بإنتاج مصفاة النفط أنه تم تكرير حوالي ٤ ملايين برميل من النفط الخام، بقي منها ما يزيد على ٤ ملايين برميل مخزونة في نهاية شهر فبراير. ويتضح من البيانات الخاصة بحركة النفط الخام أن المملكة صدرت ما يزيد على ٩ ملايين برميل من النفط خلال شهر فبراير، واستوردت أكثر من ٥ آلاف برميل من بنزين الطائرات، كما صدرت حوالي ٨٧٤ ألف برميل من أنواع البنزين الأخرى والنواتج النفطية الخفيفة، بالإضافة إلى تصدير مليون برميل من منتجات التكرير المختلفة، وحوالي مليونيْ برميل من زيت التشحيم.

R. 8